حين يتعلم الجهاديون المساعدة

هارون ي. زيلين

تعاني الكتابات الأكاديمية حول التنظيمات الجهادية العالمية من ثغرة كبيرة في مسألة الجماعات التي تتطور لتصبح أكثر من مجرد أطراف فاعلة عنيفة: فالعديد من هذه التنظيمات يعمل اليوم كحركات اجتماعية أيضا. وفي حين أن أحدا لا ينكر هذا التغيير، هناك القليل الذي كتب حول هذا الموضوع، باستثناء بعض الأعمال الصغيرة غير الأكاديمية. وقد اقتصر الأمر حتى الآن على أمثلة عن حركات "الدعوة" المحلية والخدمات الاجتماعية ومساعي تطبيق الحكم الأولي، حتى وإن كانت التنظيمات تنادي بأهداف وإيديولوجيات تتجاوز الحدود الوطنية. إلا أن هذا المنحى لم يعد صحيحا: فالأدلة الجديدة تشير إلى أن "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" لا تمارس هذا النوع من الأنشطة في ليبيا فحسب بل في الخارج أيضا.

وتتعدد هويات "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" كمنظمة: فهي من جهة جمعية خيرية وجهاز أمني ومركز للخدمات الصحية والتعليم الديني. لكنها من جهة أخرى ميليشيا ومنظمة إرهابية تدرّب الأفراد من أجل الجهاد في الخارج. وفي حين تنخرط عدة تنظيمات جهادية في هذه التدريبات الأخيرة ضمن شبكات عابرة للحدود الوطنية وهناك نسبة أصغر منها تنشط في الأعمال السالفة الأولى على المستوى المحلي، تعتبر "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" المنظمة الجهادية العالمية الوحيدة التي تملك حملة دعوية عالمية. فالنطاق غير المسبوق لنفوذ هذا التنظيم يدحض الفكرة القائلة بأن له أهدافا محلية محضة، في الوقت الذي يحاول في الواقع تشكيل قاعدة مناصرين عالمية ، استنادا على المساعدات والهدايا إلى تفسيراته الشرعية الصارمة للإسلام.

ومن الناحية النظرية ، ثمة اليوم مجموعة واسعة من التنظيمات الجهادية التي يمكن وصفها بأنها حركات ينصب ارتكازها المحض على الجهاد العنيف على المستوى المحلي او العالمي ، والتي تستخدم الدعوة كعبدتها التنظيمي الرئيسي، إلا أنها تلجأ مع ذلك إلى استخدام العنف على المستوى المحلي أو العالمي. وكذلك هناك حالات مختلطة لا يخفى فيها الجهاد العنيف ولا الدعوة بالأسبقية على أحدهما الآخر. ويشار إلى أن هذه الفئات لا تبقى بالضرورة ثابتة في إطار التنظيمات ويمكن أن تتغير بناء على عوامل داخلية وخارجية.

إنّ المنحى الأبرز الذي شهدته حركة الجهاد العالمية بعد انتفاضات الشعوب العربية عام 2011 يتمثل في قدرة هذه الحركة على تجاوز حدود الإرهاب ، وإضافة الأدوات إلى جعبتها لكي تتمكن من توسيع دعمها إلى ما بعد قاعدتها السرية. وصحيح أن التنظيمات على غرار «حركة الشباب المجاهدين» في الصومال قد انخرطت في مبادئ الدعوة والحكم الأولي حتى قبل عام 2011، إلا أن هذه الأخيرة باتت أشبه بالقاعدة المعيارية مع انفتاح المناطق على بعضها نتيجة للحريات الجديدة أو لتحرير الأراضي، وذلك وفقا للسياق الخاص بكل بلد ، فازدياد الحريات أتاح للجماعات الجهادية العالمية من اليمن إلى تونس وإلى ليبيا وسوريا أن تتطور لتصبح تنظيمات متعددة الأهداف.

وفي السياق اليمني، حيث يتواجد تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» وجماعته الرئيسية "أنصار الشريعة في اليمن"، وحتى أكثر من ذلك في سوريا حيث تتواجد جماعات أخرى أمثال «جبهة النصرة» و جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» إنما بدرجة أقل، باتت هذه التنظيمات قوى متجذرة حقيقية تعتمد على السكان بقدر ما أصبح السكان يعتمدون عليها. ويعزى ذلك جزئيا إلى تطبيق الدروس المستفادة من فشل تنظيم «القاعدة في بلاد الرافدين»، الذي هو سلف تنظيم «داعش»، في الإستيلاء على أراضي في العقد الماضي. وصحيحٌ أن جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» كررت أخطاءها مرة أخرى في السياق السوري، ولكنها تتمتع منذ إعادة ظهورها على الساحة العراقية بمهارة أكبر في التعامل مع السكان المحليين (مع أن ذلك يعود جزئيا إلى قيام حكومة المالكي باستبعاد الجمهور السني أيضا) .

أما في سياق المناطق التي لا تشهد حروبا فقد تمكّنت "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" وتنظيمها الشقيق في البلد المجاور "أنصار الشريعة في تونس" من التحول كل في بلده إلى حركات اجتماعية فعلية. وبينما كانت "أنصار الشريعة في تونس" منذ بداياتها تنظيما وطنيا نوعا ما، إلا أن "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" اضطرت إلى توسيع دعمها من قاعدتها في بنغازي إلى مناطق أخرى كطرابلس وأجدابيا وسرت ودرنة وخليج السدرة وغيرها من المناطق الأصغر. وقد نتج هذا النجاح من الجهود الدعوية التي بذلتها الكتيبة وتشمل تزويد الفقراء وغيرهم بالطعام والرعاية الصحية والتعليم الديني إلى جانب خدمات أخرى. كذلك ساهمت "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" في تحسين وضع الطرق والجسور وترميم منازل المحتاجين كما قامت بتوزيع اللحوم في عيدي الفطر والأضحى المباركين وتوسطت في النزاعات بين القبائل. وفي إطار هذه النشاطات كلها، قامت "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" بتوزيع كتابات إسلامية موضوعة خصيصا وموافق عليها من قبلها، ملقية الضوء على الغاية المزدوجة للخدمة والدعوة الإسلامية.

إلا أن ما يميز "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" عن سائر الجماعات الأخرى هو أنها عمّمت حملتها الدعوية على مستوى عالمي ، ونشرتها إلى مناطق لا تنضوي في نطاقها التقليدي الافتراضي ضمن الحدود الليبية ، بل تتعداها إلى عدة بلدان أخرى. فقد قامت "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" بعدد من الحملات الهادفة إلى مساعدة أهل "بلاد الشام" وغزة والسودان. وهذا الأمر يبيّن أن هذه الكتيبة لا تتحدث عن مساعدة الأمة بشكل نظري فحسب ، بل إنها تنفذ فعلياً أقوالها وتحاول أن تبرهن أن الأمة "المتخيلة" لا تزال جزءا من هذا النطاق ، حتى لو كان مقر الكتيبة الفعلي في ليبيا. ذلك أنّ الحدود الجغرافية لا أهمية لها بنظرها. وما يلقي الضوء على ذلك هو التسمية التي تطلقها "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" على مساعيها الدعوية المبذولة في الخارج، وهي "حملة قافلة الخير لإغاثة أهلنا في 'المكان كذا' [على سبيل المثال- الشام، غزة]".

ويجدر بالذكر أن أول مسعى من هذا القبيل قامت به "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" يعود إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2012 حينما أرسلت حزما من المساعدات إلى سوريا وغزة ومن ضمنها كتاباتها الدعوية. وفعلت "الكتيبة" الشيء نفسه في 23 شباط/فبراير 2013 مروّجة لعملها تحت عنوان "مساعدات إلى أهلنا المنكوبين في سوريا وغزة". وفي الواقع أن هاتين الحملتين الأوليين كانتا مكبوحتين نسبيا ولم تتمتعا بالإخراج المسرحي واستعراض القوة والمقدرة التنظيمية اللذين تمتعت بهما القافلات اللاحقة. والأمر الذي سلط الضوء على هذا المدى الجديد من القدرات هو الحملة التي قامت بها "الكتيبة" في السودان خلال الفترة ما بين أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر 2013.

ففي أوائل آب/أغسطس 2013، تعرضت مناطق عديدة في السودان لفيضانات هائلة اجتاحت ما يقدر بـ14 ولاية سودانية من أصل 18 وتضرر نتيجتها ما يزيد عن 300 ألف شخص ودمّر أكثر من 25 ألف منزل وسقط نحو 50 قتيلاً. بالإضافة إلى وكالات الإغاثة التقليدية التي هبّت لمد يد المساعدة استجابةً للكارثة الطبيعية، شاركت "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" في أعمال الإغاثة وبشكل علني أيضا – فأعضاؤها لم يخفوا الأدلة على انتماءاتهم. ويظهر ذلك أن "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" ليست قلقة من التصورات أو من عدم قدرتها على العمل في ضوء أنشطتها الإرهابية وغيرها من الأنشطة التي يحتمل أن تكون غير قانونية داخل ليبيا.

وفي 28 آب/أغسطس 2013، هبّت "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" مجموعة من المواد المعدّة للشحن إلى "مطار الخرطوم الدولي" بين 31 آب/أغسطس والأول من أيلول/سبتمبر. وتضمنت الشحنة الأولى خمسة أطنان من الأدوية و12 طنا من الحبوب والخضار فضلا عن 8 أطنان من حليب الأطفال. أما الشحنة الثانية فاحتوت على 24 طنا من الملابس و1,5 طن من السجاد المخصص للجوامع. وكانت جميع هذه المواد موصومة بشعار "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا". وفيما يعتبر مستوى المساعدات بحد ذاتها لافتا للنظر، فإن حقيقة أنها صدرت عن تنظيم جهادي عالمي وكان هذا قادرا على تقديمها كلها وإرسالها [علنا] وبأمان إلى مطار العاصمة السودانية، تكشف الكثير عن قدرته التنظيمية وعن تعاملاته المحتملة مع الحكومة السودانية أيضا.

وحال وصول الطائرة، أجرت محطة التلفزيون المحلية السودانية – قناة الدماء – مقابلة مع الرئيس الذي لم يُكشف عن اسمه لبعثة "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" إلى السودان، والذي وصل إلى البلاد مع الشحنة برفقة قادة وأفراد آخرين من "الكتيبة" وكان يرتدي سترة تحمل شعار "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا". وبالإضافة إلى فريق من ليبيا، استعانت "الكتيبة" بعمال سودانيين لتفريغ وتحميل جميع المساعدات في جرّارات كبيرة، الأمر الذي يوضح بشكل أكبر أن "الكتيبة" لم تكن تحاول أن تخفي أو تتستر على وجودها أو مشاركتها في الحملة. ثم في الثاني من أيلول/سبتمبر قام عدد من أعضاء "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا"، بمن فيهم الشيخ فايز عطية الذي يترأس العديد من الأعمال الدعوية في ليبيا، بجولة في بعض المناطق المتضررة بالفيضان خارج مدينة الخرطوم، وهي: مرابيع الشريف، وطيبة الكبابيش والكرياب. كما أجرى الشيخ عطية مقابلات مع شيوخ محليين وأطفال للتكلم عن الأحداث.

بعد أشهر على هذه الحملة وفي الفترة الممتدة بين 19 و23 كانون الثاني/يناير 2014، أظهرت "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" مجددا قدراتها التنظيمية في الخارج ، حين أرسلت المساعدات شخصياً وبشكل علني إلى سوريا. وقد جمعت عشرات آلاف الدولارات لإنجاز هذه المبادرة بالتحديد. وكان شعار هذه الحملة " النهوض بالأمة والتحرر من الحكم الجبري و الهيمنة الغربية ، والرقي بها في مدارج الصلاح و العزة والكرامة ، في ظل شريعة الرحمن". وقد أرسلت "الكتيبة" ثلاث دفعات من المساعدات إلى بلدات سلمى وكسب الريفية في اللاذقية وغيرها من البلدات المجاورة، وعلى غرار الجهود التي بذلت في السودان، كان الرجال الموكلون بتسليم المساعدات إلى هذه القرى يرتدون قمصاناً أو سترات عليها شعارات "الكتيبة"، فضلاً عن صناديق المساعدات التي كانت تلوّح بشعار الكتيبة أيضا.

وتضمنت الدفعة الأولى لحوم البقر المذبوحة التي أعدّها الرجال، بالإضافة إلى صناديق معونة تم توزيعها على منطقة واسعة. أما الدفعة الثانية فاتّسمت بلمسة أكثر شخصية: فقد قام أفراد "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" بتوزيع الصناديق على البيوت وكانت بحوزتهم لائحة محددة بأسماء الأفراد الذين ستوزع عليهم الإعانات. وكانت الدفعة الثالثة عبارة عن حزم كبيرة من القمح، استخدموها لاحقا في المخبز المحلي لتحضير الخبز الطازج قبل توزيعه على أبناء المنطقة. كما قدّم أفراد "الكتيبة" مولدات كهربائية ضخمة وقوارير من الغاز يحتاجونها في منطقة جبل الأكراد. وهنا مجددا ظهر المستوى العالي من التنظيم المسبق نظرا إلى أن "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" ليست مرتكزة في سوريا ، ومع ذلك تمكنت من الوصول إلى الموارد المحلية ، والتواصل مع الجهات اللازمة على الأرض ، لمعرفة أين تذهب ولمن تعطى المساعدات.

وجاءت الحملة الأخيرة في 24 كانون الثاني/يناير حين تفاعلت "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" بسرعة مع غارة جوية شنتها طائرات إسرائيلية على غزة قبل بضعة أيام من ذلك. وتم التسويق للحملة تحت شعار "نحن هنا في ليبيا وعيوننا على بيت المقدس". ومن أجل مساعدة العائلات التي دمرت منازلها، سارعت "الكتيبة" إلى جمع الأموال وإرسالها إلى الفريق التابع لها في غزة. وبعد ذلك جال هذا الفريق من بيت إلى بيت في حي التفق وهو يوزع مغلفات من النقود تحمل شعار "الكتيبة" على المتضررين "الذين تضررت منازلهم جراء القصف الصهيوني".

وهذا يوحي بأن شبكة "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" لها أعضاء داخل غزة، وذلك نظرا إلى سرعة هذه الحملة. وقد يبدو ذلك منطقيا في ضوء المعلومات التي تفيد بأن "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا"، بموازاة "كتيبة أنصار الشريعة في تونس" و"كتيبة أنصار الشريعة في مصر"، قد تلقت على الأقل المشورة من السلفيين الفلسطينيين حول الإدارة والتنظيم والتدبير في عام 2012.

وعند الأخذ بهذه الأمور مجتمعةً، يظهر في الأفق مستقبل محتمل ، لا تكتفي فيه التنظيمات الجهادية بالانخراط في أعمال الإرهاب المحتملة ، وبالتدريبات المحلية والعابرة للحدود الوطنية فحسب، بل أيضاً في تصدير حملات الدعوة المحلية إلى الخارج، لتسهيل نشر إيديولوجيتها عبر قواعد جديدة من المناصرين. وبطبيعة الحال، أن تجاوز حدود الساحة المحلية، كما فعلت "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا"، يستلزم نسبة كبيرة من التنظيم والموارد ورأس المال والاتصالات في البلدان الأخرى بما يسهّل حملتها/حملاتها ويتيح قبولها. لا سيما وأنها تمت بهذا الشكل العلني بالرغم من تصنيفها كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة. وهذا أمرٌ يضيف طبقة جديدة كليا على معنى الجهاد العالمي وكيف يمكن أن تحاول مختلف الجماعات العالمية أن تشرك الشعوب التي تعيش خارج مناطق عملها المحلية. ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه المقاربة القائمة على القوة الأكثر نعومة تجدي نفعا أو ما إذا كانت ممكنة بسبب القيود القانونية أو إمكانية العمل في الخارج بشكل قانوني. وعلى أقل تقدير، أن "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" تبرهن أنها تملك القدرة على العمل خارج حدودها الوطنية وأن أهدافها واهتماماتها الحدودية الأوسع تتخطى الحدود الليبية. وفي الواقع أنّ "كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا" هي أول تنظيم جهادي دعوي عالمي بالفعل.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط» .. وهارون ي. زيلين مرشّح لنيل شهادة الدكتوراه في كلية كينغز بلندن عن تاريخ وتطور الحركة الجهادية التونسية

رياح التغيير و... المحنة !

أكرم البني

مازال السؤال يتكرر عن الأسباب التي أوصلت الثورة السورية إلى محنتها الراهنة، ولماذا لم تسلك مساراً يقارب الثورات الأخرى أو البلدان العربية التي طاولتها رياح التغيير؟

تجربتا تونس ومصر تشابهتا في تنازل الحاكم عن سلطته تلبية لمطالب الحراك الشعبي ولضغوط الدول الحليفة، من أجل إنقاذ جوهر النظام والدولة، ولعب الجيش دوراً رئيساً في ضبط انتقال السلطة، بينما كانت النتيجة مختلفة في الحالة السورية، حيث لا فرصة لدور مستقل أو شبه مستقل للجيش الذي تم زجّه في المواجهة منذ البداية، وليبقى ما حدث من انشقاقات في صفوفه محدود الوزن والتأثير، في ظل خصوصية بنيته التكوينية وعناصر تماسكه أيديولوجيا وأمنيا. وزاد الأمر تعقيداً انتماء السلطة السورية إلى محور نفوذ في المنطقة، يختلف ويتعارض مع ما يسمى المحور الغربي الذي انتمت إليه أنظمة الثورات الأخرى. ففيما تشدد المحور الأول في دعم السلطة القائمة ومنع تقديم تنازلات يمكن أن تمس نفوذ موسكو وطهران في المنطقة، كان للثاني تأثير مهم في تعجيل التغيير ما إن رفع يده عن الأنظمة الحليفة وحضها على تقديم التنازلات السياسية لإرضاء الحراك الجماهيري المتصاعد... والأهم سوريا عسكرة الاحتجاجات وتحولها من مسارها السلمي والسياسي إلى مسار عنفي وأهلي، فاللجوء إلى القمع المفرط أفضى إلى شحن الغرائز وتغذية ما يعتمل في المجتمع من روابط وصراعات متخيلة واستيلاء القوى الإسلاموية المتطرفة، تالياً شرعنة العنف بدواعي الحفاظ على الأمن ومواجهة الإرهاب وعصاباته المسلحة.

كان للعامل الخارجي، العربي والدولي، دور رئيس في رسم منحى التغيير في ليبيا واليمن، إن عسكرياً عبر التدخل المباشر لحلف شمال الأطلسي في إطاحة القذافي، أو عبر رعاية تسوية سياسية ضمنت نقل السلطة في صنعاء وفتحت باب المشاركة أمام المكونات السياسية والاجتماعية، بينما مر وقت طويل قبل أن يدرك السوريون خصوصية وطنهم وأنه لا يقارن بأي نموذج آخر، انطلاقاً من موقعه المتشابك مع أهم الملفات الحساسة في المنطقة، ومع جوار إسرائيلي يحظى عند الغرب بالكلمة الأولى حول التغيير في بلد يحتل جزءاً من أرضه وحافظ نظامه على جبهة الجولان آمنة مستقرة طيلة عقود... وربطاً بالتخوف من خطورة أن يفتح التدخل العسكري الباب أمام تطورات غير محمودة، كتعزيز وزن الجماعات الأصولية، أو تفكيك الدولة وإشاعة الفوضى، أو هز استقرار المنطقة مع ترجيح اتساع رقعة الصراع إقليمياً وانتقاله إلى البلدان المجاورة، عبر مكوّنات عرقية وثقافية متداخلة.

بعبارة أخرى كان الرهان خاسراً على تدخل عسكري في سورية شبيه بما حصل في ليبيا، أو على دور أمني في وقف العنف وفرض تسوية سياسية على المتصارعين كحالة اليمن، بل على العكس بدا كأن «صراع الأمم» يعود ليفرض نفسه بأوضح صورة في سورية، ما أشعر الناس بأن ثمة ما يشبه التواطؤ بين الأطراف الخارجية على إبقاء الصراع الدموي مفتوحاً، واستثماره في حسابات الهيمنة والنفوذ.

شجعت رياح التغيير بعض الأنظمة العربية في المشرق والمغرب، على المبادرة لإجراء إصلاحات استباقية تنزع صواعق التفجير الداخلي، إن في تخفيف قبضتها واستئثارها بالثروة، وإن بسن قوانين تراعي مصالح الناس وحقوقهم وحرياتهم. وكان مثل هذا الخيار هو الأفضل والأقل تكلفة في معالجة الأزمة السورية بدل اللجوء إلى العنف المفرط، لكنه الأصعب على النظام الحاكم ومصالح بعض المتنفذين فيه، ربطاً بتكوين سلطوي ينتمي إلى النوع الرافض لتقديم التنازلات والذي لا يقبل أية مساومة على بقائه، بل ويرجح أن يخوض معركته على الحكم إلى النهاية كمعركة وجود أو لا وجود، وأن تتصرف أركانه وكأن ليس من رادع يردعها لاستخدام كل أدوات القمع في رهان على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه، متوسلة إنكار مشروعية حراك الناس ومطالبهم، وتصويرهم كأدوات مأمورة يجل سحقها.

واستدراكاً، ألا يصح القول إن الأمور ما كانت لتذهب إلى هذا الدمار والخراب لو بادرت السلطة الى الاعتراف بالأسباب السياسية للأزمة، وعملت لمعالجتها جذرياً بتقديم تنازلات جريئة على صعيد حقوق المواطنة والمشاركة والعدالة وسيادة القانون؟... بما يعني التوجه الجدي الى صوغ مصادر الشرعية ليس بفعل القمع والعنف والشعارات الطنانة وادعاء حماية الأمن والاستقرار ومواجهة الإرهاب، بل على أساس نيل رضا الناس لما تقدمه من ضمانات لحريتهم وحقوقهم وعيشهم الكريم.

والحال، في ضوء صراع دموي ذهبت أطرافه بعيداً في العنف والتعبئة المتخلفة، أن الثورة لم تعد بالنسبة الى السوريين ذلك الحلم الجميل الذي تطلعوا إلى تحقيقه ليغدو مجتمعهم أحسن حالاً بتحرره من الظلم والقهر والإستغلال، بل لم يعد ثمة شيء يقيني ماثلاً أمامهم، لا حلول عملية ولا نظرية... كل ما هنالك غموض وقلق يحاصر الجميع واستشعار مرحلة طويلة من استمرار العنف والإمعان في تخريب حيوات السوريين واجتماعهم ومستقبلهم، خصوصاً وقد فقدوا الثقة بدور أممي جدي يلزم الجميع بخطة طريق تخرج الوضع السوري مما هو فيه، وخاب أملهم بالقوى الوطنية التي بدت عاجزة عن المبادرة لوقف العنف ونقل الصراع إلى سكة المعالجة السياسية.

وإذ تعترف بأن ثورات «الربيع العربي» مازالت تعاني وتكابد وتكتنفها الصراعات وكثير من العثرات والصعوبات على طريق إعادة السياسة إلى المجتمع، بعدما غيبتها آلة القمع والاضطهاد لعقود، تعترف أيضا بأن أسباب هذه الثورات وثمارها لا تقتصر على الوجه السياسي ومجرد تغيير الأنظمة القائمة، بل تدشن- على رغم شدة المحنة- قطيعة مع ماض طويل من الوصاية والاستبداد، واضعة الحجر الأساس لتغيير جذري في جوانب الحياة، بخاصة الفكرية والأخلاقية، وأقله إيقاظ الشعوب من سباتها وتغذية ثقتها بنفسها وإثارة فيم الحرية والكرامة والعدل في أرواحها.

عن «الحياة» اللندنية

التنافس على الدين والسياسة في سوريا

ممتاز الخطيب

شهدت الأيام الأخيرة الإعلان عن تأسيس "المجلس الإسلامي السوري"، وهو تشكيل يُضاف إلى الكثير من التشكيلات الإسلامية الأخرى التي نشأت مع الثورة السورية خلال السنوات الثلاث الماضية، مثل: علماء ودعاة الثورة السورية، وهيئة الشام الإسلامية، ورابطة خطباء الشام، ورابطة علماء الشام، والملتقى الإسلامي السوري، وهيئة العلماء الأحرار، والمجلس الشرعي، بالإضافة إلى رابطة العلماء السوريين التي أنشئت قبل الثورة بزمن.

هذه السيولة الشديدة في بناء التشكيلات الدينية تطرح إشكالية العلاقة بين المشايخ وعلماء الدين من جهة، والسلطة والسياسة في سوريا من جهة أخرى، قبل وأثناء الثورة.

تحيل التشكيلات الدينية (نحو أربعين تشكيلا) إلى دلالات عدة ترجع –في جملتها– إلى انفتاح المجال العام أمام عامة المشايخ والمشتغلين في الحقل الديني الذي ظلما خضع لسلطة الدولة القهرية التي تعطي وتمنع وتثيب وتعاقب، فتلك التشكيلات مظهر من مظاهر التنافس على المجال الديني والسياسي مع النظام أولا، ثم مع باقي السياسيين وعموم الفاعلين ثانيا.

ألمت أحداث الثمانينيات الدامية بين نظام البعث والإخوان المسلمين السوريين (1979–1982) إلى استيلاء النظام على السياسة والشأن العام، وانقسمت سياسته تجاه الجماعات الدينية بين التحالف والعداء.

تم التنكيل بالأعداء وإقصاؤهم خارج سوريا أحزابا وجماعات (كالإخوان المسلمين والطليعة المقاتلة و"جماعة زيد" الدمشقية)، في حين سيطر على الشأن الديني العام "جماعة كفتارو" مفتي الجمهورية السابق ود. محمد سعيد رمضان البوطي ومروان شيخو (ثلاثتهم ينتمون إلى الأقلية الكردية مع منزع صوفي بارز).

لم يكن هؤلاء وحدهم في المشهد، فهناك "جماعة الشيخ صالح الفرفور" التي استمرت في نشاطها التعليمي والديني مع حساسية شديدة تجاه "جماعة كفتارو" لجهتين: جهة العلاقة مع السلطة والحظوة التي لها، وجهة الدور والوظيفة لـ"جماعة كفتارو" دعوية في حين تصر "جماعة الفرفور" على تقديم نفسها على أنها جماعة علمية تقليدية.

بالإضافة إلى شخصيات حلبية بارزة من حلفاء النظام مثل أحمد حسون الذي عينه بشار مفتيا لحلب (2002) ثم مفتيا لسوريا بعد وفاة الشيخ أحمد كفتارو (2004) ود. محمود عكام ود. صهيب الشامي وآخرين.

وفي سياق ترتيبات توريث السلطة، سعى الأسد الأب منذ بدايات التسعينيات إلى إعادة ترتيب المشهد الديني، فسمح بعودة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الراقب العام السابق للإخوان المسلمين الذي كان كتاب النظام عن الإخوان ينعته بـ"المجرم"، كما سمح بعودة الشيخين أسامة وسارية الرفاعي من منفاهما بعد حل جماعتهما (جماعة زيد).

لم تكن رغبة الأسد الأب في المصالحة مع الإخوان جدّية، فتوقفت عند حدود السماح بعودة الشيخ أبو غدة بعد تلقي دام لعقود لكن لم يحصل أي لقاء أو مناقشة لملف الإخوان، في حين تركزت رغبة النظام في المصالحة مع "جماعة زيد" التي سيطرت على المشهد الجديد.

فقد تمكن الشيخان من إعادة ترميم الجماعة واستنهاض جمهورها عبر العمل الخيري والاجتماعي المتحالف مع الرأسمال الدمشقي، وهو ما شهد تطورا ملحوظا مع انتقال السلطة لبشار الأسد الذي صلى في مسجد الجماعة (سنة 2002) وجلس إلى شيخها (أسامة) الذي قدّم له بعض المطالب المتصلة بالعمل الخيري وغيره.

قامت الجماعة بتنظيم فعاليات دينية (حفل تكريم لكبار قراء الشام على مدرج جامعة دمشق) في إطار إفساح النظام لها، وقد أراد النظام تحقيق هدفين من خلالها: الأول باتجاه الداخل الإسلامي عبر إرضاء مشاعره الدينية وإقناعه بنوازع بشار الخيّرة والدينية، والثاني باتجاه الخارج في محاولة تخويفه من تنامي الظاهرة الإسلامية في سياق تثبيت "وظيفيّته" وأن البديل له هو بديل إسلامي.

شكّل الانفتاح على "جماعة زيد" الدمشقية جزءا من عملية تثبيت سلطة الرئيس الجديد بما يتجاوز الحلفاء التقليديين للأب (جماعة كفتارو والبوطي)، ولكن علاقة الجماعة بالنظام لم تتحول إلى صيغة "تحالف"، بمعنى أن الجماعة لم تبد حماسا شديدا للنظام بل حافظت على مسافة منه، كما أنها لم تتورط في الدعاء للرئيس وهو ما كان سلوكا للحلفاء.

مع قيام الثورة السورية (2011) تخلخلت الأوضاع الدينية تبعا للأوضاع السياسية، فخروج التظاهرات من المساجد أزبك النظام والمشايخ معا، وقد سعى النظام لحمل المشايخ على تهدئة الجماهير ومنع التظاهر بشتى السبل.

ومع تضعضع "جماعة كفتارو" بعد وفاة شيخها الذي تمتع بشخصية كاريزمية ووقوع الخلافات فيها واستيلاء وزارة الأوقاف عليها، عوّضتها "جماعة الفرفور" (الشيخ عبد الفتاح البزم والشيخ حسام الدين الفرفور) التي انضمت إلى قائمة الحلفاء وحققت بعض المكاسب "الإصلاحية" التي أعلن عنها الرئيس في البداية، في حين بقي موقف "جماعة زيد" مُربكا لها وللنظام واتخذت موقفا بتوسط الحلفاء والأعداء.

دفع عنصر المفاجأة وغموض مصير الثورة إلى تردد "جماعة زيد"، فقد أبدى الشيخان أسامة وسارية الرفاعي انتقادات لسلوك أجهزة النظام في موقف متقدم جدا (إلى جانب مواقف شيخ القراء كريم راجح) بالمقارنة مع موقف حلفاء النظام، رغم أنهم لم يغادروا القول بشرعية النظام ومديح مراسيمه وتعديلاته التي وُصفت بالإصلاحية.

فذلك النقد لم يصل إلى حد دعم التظاهر بل إن الشيخين دعوا إلى عدم التظاهر وانخرطا في الحديث عن خطاب "الفتنة" و"المؤامرة"، وسعيا إلى البحث عن "مفاتيح التهدئة" في الأشهر الأولى. ففي خطبة (12–8–2011) يخاطب الشيخ سارية الرفاعي رجال الأمن قائلا "اتقوا الله في هؤلاء الذين أساؤوا لكم بالتظاهر، ولكنهم ليسوا عصابات مسلحة".

يتضح من تتبّع خطب الجمعة لمشايخ الجماعة (أسامة وسارية الرفاعي ونعيم العرقسوسي) اكتفاء "الجماعة" بالدور التقليدي لها وهو ممارسة العمل الدعوي والبعد عن العمل السياسي والثوري، وربما أفلحت ضغوط النظام الأمنية والسياسية في كبح جماحها، فاتخذت موقفا وسطا وقعّت في المرحلة الأولى من الثورة بإجراء بعض الإصلاحات والتحسينات مقابل حثّ الناس على عدم التظاهر.

لكن طول أمد الثورة السورية وتصاعد وتيرة العنف من النظام تجاه الناس وتجاه الجماعة نفسها، دفع بها إلى الخروج من سوريا والانخراط في العمل السياسي ودعم الثورة، وهو موقف اضطراري يكاد يكون مشابها لموقف تنظيم الإخوان المسلمين وجماعة زيد في الثمانينيات حين اضطرهما تنظيم "الطليعة المقاتلة" إلى الدخول في مواجهة مسلحة مع النظام دون رغبة من القيادات نفسها في المواجهة.

لم تكن الثورة التي هي ثورة شباب لتدع شباب الجماعات الدينية في سوريا بمنأى عنها، ويبدو أن هؤلاء دفعوا بعض المشايخ باتجاه مواقف نقدية على وقع تصاعد عنف النظام، كما أن بعضهم خرج على توجه شيوخ جماعته (كما حصل لشخصيات في الصف الثاني والثالث في جماعتي الفرفور وكفتارو).

ومع تصاعد وتيرة التشكيلات السياسية والثورية السورية في الخارج، تولدت لدى بعض الجماعات والشخصيات الدينية طموحات متنوعة: شخصية وحزبية، مع نوازع سياسية مشوبة بمخاوف دينية من سيطرة العلمانيين والتيارات المناهضة للدين في مرحلة ما بعد الثورة، وهو ما أنتج العديد من التشكيلات الدينية التي تنتسب إما إلى مدينة أو جهة أو إلى سوريا كلها بهدف الإسهام في الثورة والمعارضة العاملة على إسقاط النظام وتقديم بعض الخدمات للمتضررين.

لكن الانخراط في تلك التشكيلات فتح المجال أمام الصراعات الشخصية والحزبية للوسط الديني المناهض للنظام (الإخوان مثلا) أو الذي تحول إلى مناهضة النظام (جماعة زيد مثلا)، والتي أخذت شكل تشكيلات متنوعة، تارة باسم "رابطة العلماء السوريين" التي يغلب عليها الإخوان المسلمون (سابقة على الثورة)، وأخرى باسم "رابطة علماء الشام" التي انحرفت بفكرتها التأسيسية التي تنص في قانونها الأساسي على أن "الشام" هي بلاد الشام، لتصبح مظلة لـ"جماعة زيد"، وهو ما دفع رئيسها الأول الشيخ كريم راجح إلى الخروج منها وتقديم استقالته.

ولأن الصراع السياسي والبحث عن دور مؤثر هو الشغل الشاغل، فقد تعددت اللافتات الإسلامية على أسس شخصية وحزبية وتنظيمية وجهوية، وهو ما يفسر وجود شخصيات رئيسية تتحرك في عدد من التشكيلات الإسلامية (بعضها سياسي وبعضها ديني) وكلها يُهدف إلى القيام بالأهداف نفسها.

كما أن خيبة السنوات الثلاث في "نعمة" الأصوات والتشبيح أكسبت هؤلاء المشايخ براعة في تعديد الأصوات والالتفاف على اللوائح التي يضعونها وصياغة القوانين الأساسية "المرنة" التي تقرب القوانين والمتوائمين وتبعد مَن عداهم، ولذلك نجد نفس الأشخاص في أكثر من تشكيل دون البحث عن دمج أو توحيد الكيانات القائمة بدل استحداث كيانات جديدة، فتتناسل التشكيلات مما يتيح مساحة أكبر للعبة الأصوات وصراع النفوذ ودوران عجلة الإنفاق والأسفار والاستثمار الرمزي دون نتائج عملية تذكر.

وإذا ما عدنا إلى ما بدأنا به، نجد أن المجلس الإسلامي السوري المتشكل حديثا انبثق عن "رابطة علماء الشام"، بحسب تصريح للجزيرة نت أدلى به الشيخ أسامة الرفاعي رئيس المجلس الذي هو نفسه رئيس رابطة علماء الشام، والذي هو نفسه رئيس جماعة زيد. ولو نظرت إلى أعضاء مجلس الأمناء ستجد عددا منهم من الجماعة أو من يلوذون بها، وهذا مجرد مثال، لأننا سنجد أسماء أخرى تنتقل من التشكيلات السياسية إلى الدينية (مثل د. عماد الدين رشيد)، أو أسماء تتردد في عامة التشكيلات الإسلامية (مثل د. عبد الكريم بكار).

ومن اللافت أن كثيرا من التشكيلات الإسلامية تُعلن أنها لا تهدف إلى ممارسة عمل سياسي، ولكن المتأمل في سياق ولادتها وفي أهدافها يجدها جزءا من الحراك السياسي، فالمجلس الإسلامي السوري مثلا ينص نظامه الأساسي على أن من مهماته اتخاذ مواقف في "قضايا الشأن العام"، و"توحيد الموقف أمام الدول والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية"، بالإضافة إلى إدارة الشأن الديني في سوريا واتخاذ مستشارين للمجلس في الشؤون العسكرية والاقتصادية والسياسية.

تساهم هذه السيولة في التشكيلات الإسلامية (إلى جانب التشكيلات السياسية التي سبقت إلى هنا!) في تأزيم وضع الثورة السورية أكثر مما تساهم في حله، لأنها أثقلت كاهلها وكاهل تمثيلها من جهة، كما أثقلت كاهل الإعلام والعالم الذي يتعامل مع أحداثها من جهة أخرى، وفتحت الباب على مختلف التوظيفات السياسية. (كالتشكيلات الس